EOJM
المرصد المصري للصحافة والاعلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين
(سبتمبر 2019)

(النشرة الشهرية)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

إيمان حامد

هالة دومة

المحاميتان بالمرصد المصري للصحافة والإعلام

مراجعة

إسلام محمد

المسؤول الإعلامي بالمرصد

تصميم

إبراهيم صقر

مقدمة

يتعرض الصحفيون لانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم ويعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قِبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي، أو من قِبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة، وتكدير صفو السلم العام وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة للصحفيين والإعلاميين للتذكرة بأنكم لستم وحدكم وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات –بحكم عملهم في المهنة– حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والتزام المهنية قدر المستطاع، والعمل دون خوف أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيمانًا منَّا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يدافع عنهم وعن حريتهم، ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال 3 أنواع من الدعم:

الدعم القانوني المباشر: عن طريق حضور جلسات المحاكمة والتحقيقات مع الصحفيين والدفاع عنهم وإعداد المذكرات القانونية اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية المناسبة في حالة وجود أحكام، من خلال الطعن على تلك الأحكام بكافة الطرق المتاحة..

الدعم القانوني غير المباشر: عن طريق التواصل مع محامي الصحف والصحفيين وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامي تلك النقابات لتقديم المساعدة في حل المشكلات، مع الصحفيين والإعلاميين.

المتابعة الإعلامية: يكون ذلك عن طريق متابعة قضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم نتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم.

أولًا: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين – التي استجدت أو التي مازالت عالقة في المحاكم– والتطورات التي حدثت فيها من ناحية, ومن ناحية أخرى تسليط الضوء على المجهودات التي يقوم بها ''المرصد'' من خلال وحدة المساعدة والدعم القانوني في هذا الصدد.

ومن ثمَّ, نقوم من خلال هذه النشرة برصد القضايا المنظورة في المحاكم ضد الصحفيين, والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة ما بين 1 سبتمبر إلى 30 سبتمبر 2019, ثم نقوم بعرض القضية والتطورات التي حدثت فيها, والدور الذي قام به ''المرصد'' تجاه القضية, وتنتهي هذه النشرة باستنتاجات وخاتمة.

ملاحظة منهجية:

تلتزم النشرة الشهرية بالحدود الزمنية لشهر سبتمبر بداية من 1 سبتمبر وحتى 30 سبتمبر من عام 2019, وقد تم تنقيح النشرة من القضايا والجلسات التي وثقها محامي المرصد لمتهمين من الصحفيين والإعلاميين على خلفية أحداث يوم الجمعة الموافق 20 سبتمبر, والتي شهدت تظاهرات مختلفة في عدد من المحافظات, وكذلك الأيام التي تلتها, وستقوم المؤسسة بإصدار تقرير منفصل يغطي كافة التفاصيل الخاصة بالقضايا والجلسات التي اتُهم فيها عدد من الصحفيين والإعلاميين على خلفية ذات الأحداث.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر سبتمبر.

الأسبوع الأول (1 - 7 سبتمبر 2019)

1- رقم القضية: 2888 لسنة 2019 إداري، قسم ثالث أكتوبر.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مدحت عيسي.
المهنة بالتفصيل: معد ومقدم برامج بالتليفزيون المصري.
نوع جهة العمل: قطاع عام.

تفاصيل القضية: ألقت قوات الأمن القبض على "عيسى"، الثلاثاء 27 أغسطس 2019، وتم عرضه على النيابة دون حضور أيًا من المحامين معه، على حد قوله، وأمرت النيابة بحبسه 4 أيام على ذمة التحقيقات.

وبجلسة 31 أغسطس 2019، قرر قاضي المعارضات، المنعقدة جلسته بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية، إخلاء سبيل الإعلامي بكفالة 20 ألف جنيه، واستأنفت النيابة على ذلك القرار، وتم تحديد جلسة 2 سبتمبر للنظر، في أمر استئناف الحبس.

التهم الموجهة: نشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة جنوب الجيزة الكلية.

التطورات الحادثة في القضية: في 2 سبتمبر 2019، قرر قاضي غرفة المشورة المنعقدة جلسته بمحكمة جنوب الجيزة الإبتدائية، رفض استئناف النيابة وتأييد قرار إخلاء سبيل الإعلامي، مدحت عيسى، بكفالة 20 ألف جنيه على ذمة التحقيقات.

مجهودات "المرصد" في القضية: علمت وحدة المساعدة والدعم القانوني بـ"المرصد"، بخبر إلقاء القبض على الصحفي، فقامت على الفور بالتواصل مع أسرته، وتقديم الدعم القانوني عن طريق حضور جلسات التجديد، وتم تقديم الدفاع الشفهي، وطالب محامي الوحدة إخلاء سبيل المتهم بأي ضمان تراه النيابة، وكذلك دفع الكفالة المقدرة للإعلامي والمتابعة حتى تم إخلاء سبيله من ديوان القسم.

2- رقم القضية: 225 لسنة 2019 عمال، والمقيدة بالاستئناف رقم 4840 لسنة 136 قضائية.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود عبد الباقي.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: في 8 أكتوبر 2018، فوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم"، البالغ عددهم 45 صحفيًا، بقرار فصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة.

وترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018، عندما توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين، بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

وقام الصحفي بتحريك دعوى قيدت برقم 225 لسنة 2019، والتي قضت فيها المحكمة بعدم انعقاد الخصومة لعدم وجود شركة الأخبار السعيدة، ورفض الدعوى بالنسبة لشركة "جود نيوز"، لعدم وجود ما يفيد علاقة العمل بتلك الشركة بالرغم من أن الشركتين، يصدر عنهما جريدة العالم اليوم.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 25 عمال مستأنف، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: في 7 سبتمبر 2019، أجلت الدائرة نظر الاستئناف على الحكم الصادر ضد الصحفي، إلى جلسة 9 ديسمبر 2019، لضم مفردات الدعوى.

مجهودات "المرصد" في القضية: قامت الوحدة القانونية بكتابة عريضة الاستئناف وإعلانها، والحضور بالجلسة والمرافعة الشفوية والمكتوبة، وحضور التحقيقات مع الصحفي، ومتابعة كافة الإجراءات القانونية منذ بداية الواقعة.

3- رقم القضية: 26480 لسنة 73 قضائية.
اسم المؤسسة: قناة "إل تي سي" الفضائية.
نوع المؤسسة: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بناءً على القرار الصادر من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بتاريخ 3 ديسمبر 2018، بمنع قناة "ال تي سي" الفضائية من مزاولة البث لحين تقنين أوضاعها، أقامت سميرة الدغيدي، بصفتها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للقناة الفضائية، دعوى قضائية ضد رئيس المجلس (بصفته)، تطلب فيها الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء قرار "المجلس" بعدم الموافقة على تجديد الترخيص القناة، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها إعادة البث الفضائي للقناة بذات التردد المخصص لها، وإلزام الجهة الإدارية المصروفات.

وقضت المحكمة بتاريخ 23 يونيو 2019، بـ:

أولاً: قبول تدخل كلًا من سمير صبري، ومرتضى أحمد منصور، كخصمين منضمين للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، في الدعويين.

وثانيًا: قبول الدعويين شكلًا، وفي موضوعه بإلغاء القرار المطعون فيه، فيما تضمنه من عدم الموافقة على تجديد ترخيص القناة الفضائية، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها إعادة البث الفضائي للقناة المدعية وفق التردد المخصص لها، وحيث أن الحكم لم يلق قبولًا لدى المدعي عليهم فتقدموا بالطعن عليه ليتم نظر القضية أمام المحكمة الإدارية.

الطلبات: إلغاء قرار المجلس الأعلى للإعلام، الصادر بمنع القناة، من مزاولة البث لحين تقنين أوضاعها، وإلزامه بتجديد تراخيصها.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولي، محكمة إدارية عليا، بمجلس الدولة.

التطورات الحادثة في القضية: في 8 سبتمبر 2019، أجلت الدائرة الأولى، إدارية عليا، الطعن المقام من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، على حكم محكمة القضاء الإداري، الخاص بإلزام المجلس بإعادة بث القناة والترخيص، إلى جلسة 21 أكتوبر 2019.

مجهودات "المرصد" في القضية: متابعة القضية إعلاميًا، والنشر عنها بشكل دوري.

4- رقم القضية: 39318 لسنة 73 ق قضاء إداري.
اسم المؤسسة: جريدة المشهد, المرصد المصري للصحافة والإعلام.
نوع المؤسسة: صحيفة خاصة, مؤسسة خاصة.

تفاصيل القضية: أصدر المجلس الأعلى للإعلام, قرارًا بحجب الموقع الإلكتروني لجريدة المشهد, لمدة 6 أشهر, في قراره رقم 20 لسنة 2019 بتاريخ 21 مارس 2019, كأول تطبيق للائحة جزاءات الأعلى للإعلام, الصادرة في 18 مارس 2019, وبناءً عليه أقام, مجدي شندي, رئيس مجلس إدارة الجريدة, دعوى للطعن على قرار ''المجلس", وشهدت الدعوى انضمام وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمؤسسة, كمدعي في ذات الدعوى التي أقامها ''شندي".

وأُقيم الطعن على القرار لصدوره معيبًا من الناحية الدستورية, وذلك لوجود عدة مواد بتلك اللائحة مخالفة للدستور, وقررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين, وتم تحديد جلسة 11 سبتمبر 2019, لنظرها أمام هيئة المفوضين.

الطلبات: إلغاء القرار رقم 16 لسنة 2019 بإصدار لائحة الجزاءات الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية, بمحكمة القضاء الإداري, بمجلس الدولة.

التطورات الحادثة في القضية: في 11 سبتمبر 2019, أجلت الدائرة الثانية قضاء إداري الطعن الذي انضم له ''المرصد", على القرار رقم 16 لسنة 2019 بإصدار لائحة الجزاءات, الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام, إلى جلسة 12 ديسمبر 2019, لرد جهة الإدارة.

5- رقم القضية: 1365 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.
المهنة بالتفصيل: صحفي بقناة الجزيرة الإخبارية.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بتاريخ 20 ديسمبر 2016، احتجزت قوات أمن مطار القاهرة، محمود حسين، الصحفي بقناة الجزيرة، أثناء عودته لقضاء إجازته السنوية في مصر، جاء ذلك في ضوء التحريات التي نسبت له المشاركة في تنفيذ مخطط لقناة الجزيرة، يستهدف إثارة الفتن والتحريض ضد مؤسسات الدولة وإشاعة حالة من الفوضى، من خلال بث الأخبار الكاذبة وإعداد التقارير الإعلامية والمقالات والأفلام الوثائقية المفبركة، وإرسالها عبر شبكة الإنترنت ليتم عرضها على تلك القناة مقابل مبالغ مالية كبيرة، حيث أشارت وزارة الداخلية في بيان لها بذلك، وتم التحقيق معه على ذمة القضية رقم 1152 لسنة 2016 حصر أمن دولة، والتى أخلي سبيله منها بتاريخ 22 مايو 2019، وعند إنهاء إجراءات إخلاء السبيل تم التحقيق معه على ذمة القضية الحالية.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة.
التطورات الحادثة في القضية: فى 16 سبتمبر 2019، قررت نيابة أمن الدولة المنعقدة بمحكمة التجمع الخامس، تجديد أمر حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وتعد التجديدة الثانية بذات الشهر حيث سبق وأن جددت النيابة أمر حبسه بتاريخ 2 سبتمبر 2019.
مجهودات "المرصد" في القضية: الحضور مع الصحفي منذ بداية القضية الحالية وتقديم الدفاع الشفهي، والانضمام إلى فريق الدفاع عنه.

6- رقم القضية: 36792 لسنة 2015 جنح بولاق الدكرور.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: تامر إبراهيم, وياسر أيوب.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة 7 أيام سابقًا, ورئيس تحرير الجريدة, بالترتيب.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: ترجع وقائع القضية إلى قيام المواطن صبري لبيب, بتحرير محضر بقسم شرطة بولاق الدكرور, ضد الصحفي تامر إبراهيم, وآخرين وذلك بادعاء قيامهم بالسب والقذف عن طريق نشر مقال بمجلة 7 أيام, بتاريخ 15 سبتمبر 2015, تحت عنوان ''الرجل الشبح''، وتم التحقيق مع تامر إبراهيم, أمام النيابة العامة في فبراير2017, وأقر أنه حرر تقريرًا صحفيًا مع المتهمة الثالثة في القضية, وأن ما ورد بالتقرير جاء على لسانها وأنه استأذنها بالتسجيل, وقد سمحت له بتسجيل الحوار الذي أجراه معها, وقدم التسجيل إلى وكيل النائب العام أثناء التحقيقات التي أُجريت معه, وعقب انتهاء التحقيقات أحالت النيابة العامة الصحفي تامر إبراهيم, وباقي المتهمين في القضية إلى المحاكمة الجنائية ووجهت لهم اتهام قذف المجني عليه, المواطن صبري لبيب, علنًا بطريق الكتابــة.

التهم الموجهة: قذف المواطن صبري لبيب علنًا بطريق الكتابة.

الجهة المنظور أمامها القضية: جنايات الجيزة المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة بزينهم.

التطورات الحادثة في القضية: في 17 سبتمبر 2019, قضت الدائرة 21 جنايات الجيزة, بعدم الاختصاص بنظر الدعوى, وإحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شؤونها.

مجهودات ''المرصد'' في القضية: حضر محامي ''المرصد'' مع الصحفي تامر إبراهيم, منذ التحقيق معه عام 2015, والحضور معه كافة الجلسات وتقديم الدفاع الشفهي والموضوعي وإثبات حسن النية لدى الصحفي, وكذلك قدم فريق الدفاع مذكرة بدفاع الصحفي.

7- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمد أبو زيد كامل.
المهنة بالتفصيل: مصور جريدة التحرير سابقًا.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: في 4 يونيو 2018, داهمت قوات الأمن منزل "أبوزيد, إلا أنه لم يكن متواجدًا في منزله, وقام بتسليم نفسه لقسم شرطة المعصرة بعدها بـ 3 أيام بتاريخ 7 يونيو, وظهر لأول مرة بعد اختفائه في 24 يونيو, أمام نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسه 15 يومًا دون حضور محامين معه.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, ونشر أخبار كاذبة
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا, ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

التطورات الحادثة في القضية: في 17 سبتمبر 2019, قررت الدائرة 29 جنايات إرهاب, المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة, إخلاء سبيل "أبو زيد", وعدد من المتهمين بذات القضية بتدابير احترازية, إلا أن نيابة أمن الدولة استأنفت على هذا القرار, وتم تحديد جلسة الخميس 19 سبتمبر 2019, لنظر الاستئناف أمام الدائرة 15 جنايات, والتي بدورها قررت قبول الاستئناف واستمرار حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

مجهودات "المرصد" في القضية: "المرصد" هو المحامي المباشر للصحفي, ويحضر معه أحد محاميه منذ بداية التجديد له.

8- رقم القضية: 194 لسنة 2019 كلي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: رضا خليل.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: في 8 أكتوبر 2018، فوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم"، البالغ عددهم 45 صحفيًا، بقرار فصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة.

وترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018، عندما توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين، بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال الجيزة الابتدائية، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: في 23 سبتمبر 2019، قررت الدائرة الأولى عمال، تأجيل نظر القضية لجلسة 18 نوفمبر 2019، لورود تقرير الخبير.

مجهودات "المرصد" في القضية: حضر أحد محامي "المرصد" مع صحفي العالم اليوم منذ بدء الواقعة، وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور أمام محكمة عمال الجيزة، وتقديم الدفاع الشفهي والموضوعي، وإعداد العريضة وكذلك استلام المستندات التي تعزز الموقف القانوني للصحفي.

9- رقم القضية: 1966 لسنة 2018 كلي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: دينا محمد سيد.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.
تفاصيل القضية: نفس التفاصيل السابق ذكرها بقضية الصحفي رضا خليل.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 2 عمال، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
التطورات الحادثة في القضية: في 26 سبتمبر2019، قررت الدائرة 2 عمال، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة، تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة 31 أكتوبر2019، لورود تقرير خبير وزارة العدل بالدعوى.
مجهودات "المرصد" في القضية: حضر أحد محامي "المرصد" مع الصحفية منذ بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور أمام محكمة عمال الجيزة، وتقديم الدفاع الشفهي وإعداد العريضة اللازمة للاستمرار في الدعوى وإعلان الخصوم بها والمذكرات الشارحة للدعوى والموقف القانوني للصحفية، حتى تم حجزها للحكم وإحالتها لمكتب خبراء وزارة العدل.

10- رقم القضية: 840 لسنة 2019 عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام فارس.
المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة الوفد.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: في 18 مارس 2019, قامت إدارة جريدة الوفد, بفصل 4 صحفيين تعسفيًا, بقرار من رئيس التحرير, وهم؛ أحمد إمام, وإسلام فارس, محرري صور. وشريف رجائي, محرر بقسم الوكالات, ومحمد أسامة, محرر بقسم الحوادث, وعلى إثر ذلك قام 3 صحفيين منهم بتحرير محضر إثبات للواقعة, وكذلك تحريك شكوى عن طريق مكتب العمل, لتحريك دعوى عمالية.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 7 عمال, المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: في 30 سبتمبر 2019 , أجلت الدائرة 7 عمال, نظر الدعوى لحين ورود تقرير الخبير.

مجهودات "المرصد" في القضية: قام محامي "المرصد" بإعداد الأوراق القانونية الخاصة بالصحفي وإعلانها قانونًا للمدعى عليهم, وحضور الجلسة وتقديم الدفاع الكتابي والشفهي وتقديم المستندات التي تثبت عمله بالجريدة المدعى عليها, حتى قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى خبير حسابي.

11- رقم القضية: 1580 لسنة 2019 عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: ياسمين عزت.
المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة البوابة نيوز.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.
تفاصيل القضية: في يوليو 2019, قامت إدارة جريدة البوابة نيوز, بمنع نشر أي خبر للصحفية وبالرجوع للإدارة أبلغوها بأنهم قاموا بإيقاف العمل معها وفصلها, وجاء ذلك بعد مطالبتها بتحرير عقد عمل لها وخاصة مع مرور أكثر من 3 سنوات على عملها بالجريدة, وعلى إثر ذلك قامت بتحرير محضر إثبات للواقعة, وكذلك تحريك شكوى عن طريق مكتب العمل, لتحريك دعوى عمالية.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 7 عمال, المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.
التطورات الحادثة في القضية: في 30 سبتمبر 2019 , أجلت الدائرة 7 عمال, نظر الدعوى لجلسة 25 نوفمبر 2019, للإعلان بالطلبات الموضوعية.
مجهودات "المرصد" في القضية: قام محامي "المرصد" بمتابعة القضية فور تحريكها حتى إحالتها إلى المحكمة, وسيقوم بإعداد العريضة وإعلانها قانونيًا.

خاتمة

تطورت 11 قضية في الفترة ما بين 1 سبتمبر حتى 30 سبتمبر 2019, وفي خلال هذه المدة, تم عقد جلسات مختلفة للصحفيين, ويمكن أن نُلخص تلك القضايا في ضوء عدة متغيرات:

أولًا: تصنيف القضايا وفقًا للدعم المقدم من "المرصد":

قدم "المرصد" دعمًا مباشرًا من خلال حضور الجلسات مع الصحفيين في 10 قضايا, بنسبة 91% من إجمالي11 قضية نُظرت هذا الشهر. وتابع إعلاميًا قضية واحدة فقط بنسبة 9% من إجمالي القضايا.

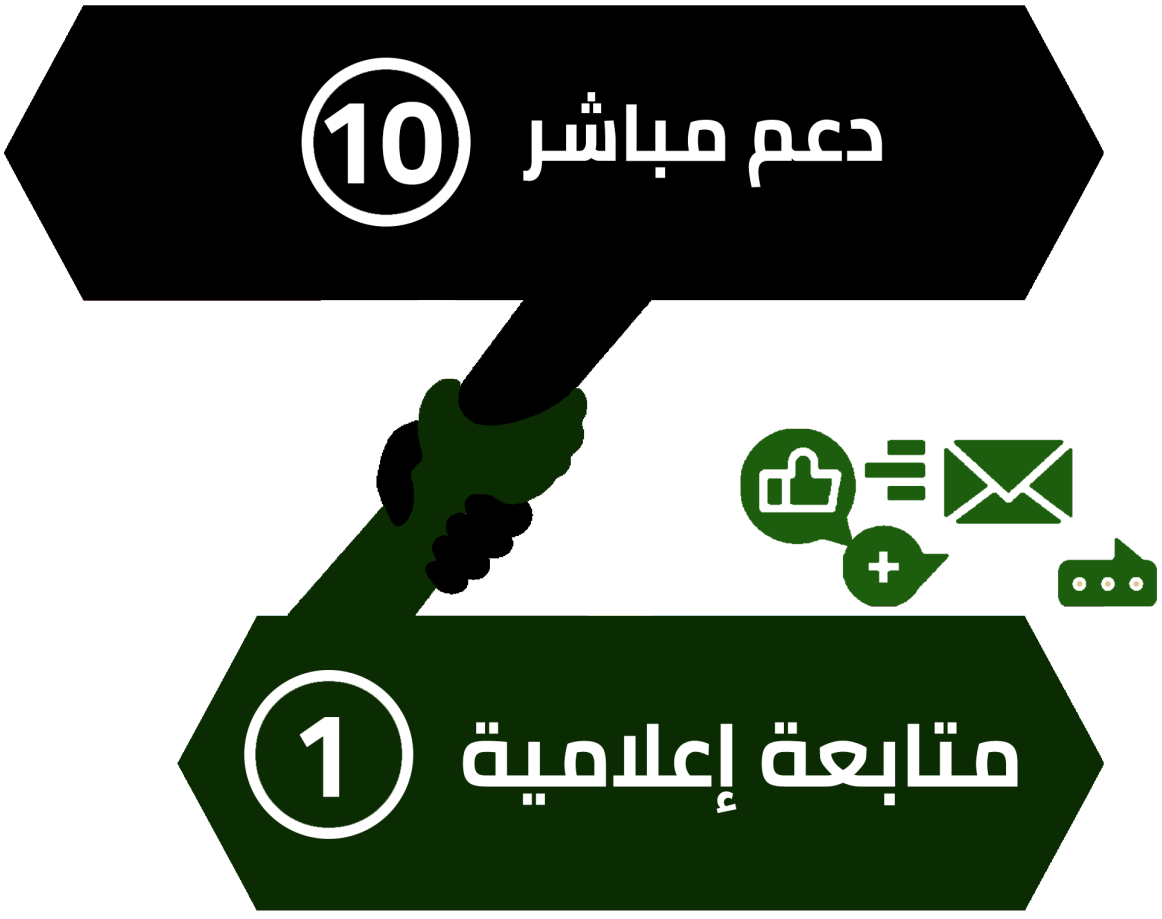

الإجمالي 11

شكل رقم (1) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا لنوع الدعم المقدم

ثانيًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية.

يمكن تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية, فنجد أن قضايا الفصل التعسفي هي الأعلى معدلًا حيث بلغت نسبتها 46% بواقع 5 قضايا من إجمالي 11 قضية, وجاءت قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام القانون والدستور, وبث ونشر أخبار كاذبة, بالمرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها 27% بواقع 3 قضايا, وجاءت بالمرتبة الثالثة والأخيرة قضايا القذف وقضية إغلاق قناة وكذلك الطعن على قرار إداري بنسبة بلغت 9% لكلًا منهم بواقع قضية واحدة لكل منهم.

شكل رقم (2) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا لنوع القضية

ثالثًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية.

كانت دوائر العمال، الأكثر عددًا في نظر القضايا، حيث بلغ عدد القضايا المنظورة أمامها 5 قضايا بنسبة 46% من إجمالي القضايا، وتلاها في المرتبة الثانية دوائر الجنايات والنيابة والتي نظرت كلا منهما قضيتين بنسبة 18% لكلًا منهما، وبالمرتبة الأخيرة جاءت دوائر محكمة القضاء الإداري، ومحكمة إدارية عليا، والتى نظرت كلًا منهما قضية واحدة بواقع 9% لكلًا منهما.

شكل رقم (3) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة.

جاءت قرارات التأجيل في المرتبة الأولى, بواقع 7 قرارات بنسبة 64% من إجمالي عدد القضايا, وجاءت قرارات تجديد الحبس في المرتبة الثانية, بواقع قرارين وذلك بنسبة 18%, وأخيرًا جاء كلًا من قرارات إخلاء السبيل بكفالة مالية, والحكم, بواقع قضية واحدة بنسبة 9% لكلا منهما.

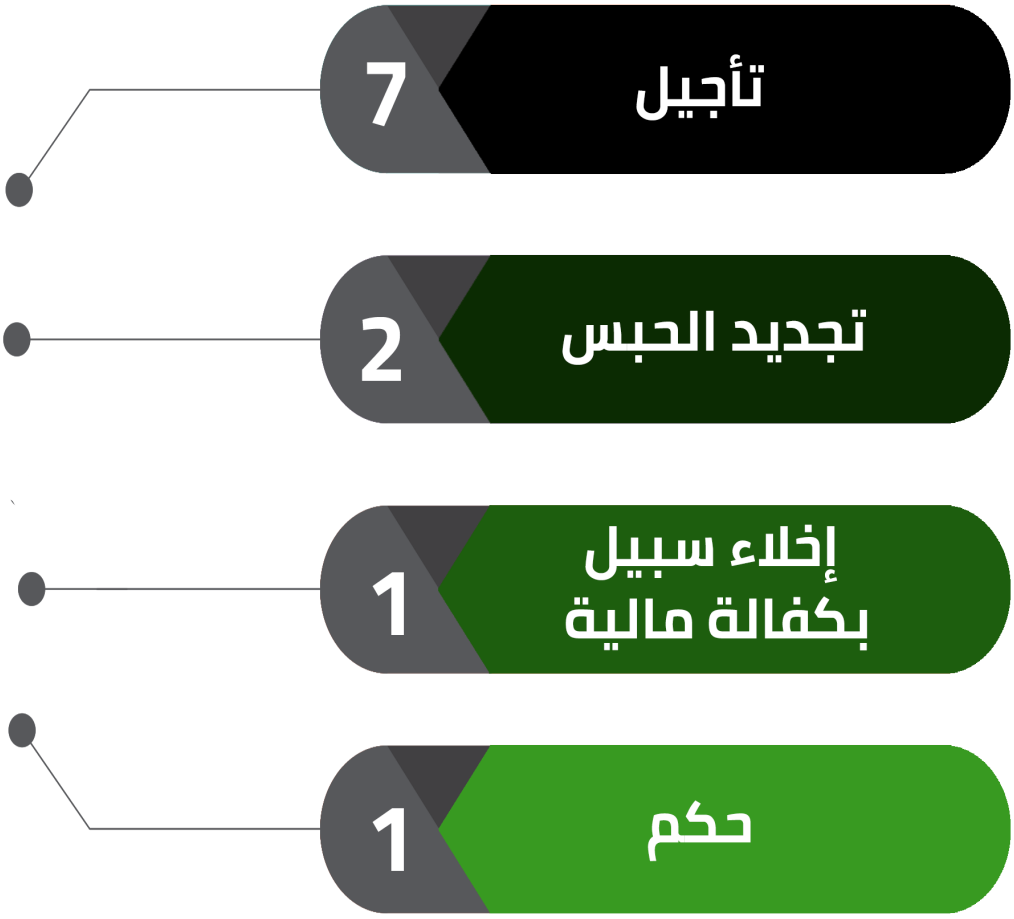

الإجمالي 11

شكل رقم (4) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

وختامًا فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة ''المرصد المصري للصحافة والإعلام''، خلال سبتمبر 2019، ويؤكد ''المرصد'' على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما أنه متاح دائمًا لكل من يرغب في استشارة قانونية تتعلق بحقوقه كصحفي أو كإعلامي، وسيظل ''المرصد المصري للصحافة والإعلام'' مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها, والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية, والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية, ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع, وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين, والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما, والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.